القدرة السياسية والقانونية لمجلس التعاون الخليجي لحل الازمات البينية

(أزمة عام 2017 أنموذجاً)

GCC Political and Legal Capacity to Resolve Inter-Regional Crises

(The Crisis of 2017 Model)

تاريخ الإستلام: 2018/04/10 تاريخ القبول: 2018/06/11 تاريخ النشر: 2018/06/20

د/ صباح نعاس شنافة

جامعة بغداد- العراق

الملخص:

كان الهدف الأساسي لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981 هو النأي بدوله عن الصراعات الدولية والإقليمية ، وتبني إستراتيجية أمن جماعي وتعاون في كافة المجالات. المتغيرات الأمنية الدولية والإقليمية في منطقة الخليج العربي وغياب منهج قانوني لاتخاذ قرار المقاطعة أو لتسوية الخلافات بين دول المجلس فاقم من أزمة عام 2017 الخليجية وقوض مصداقية مجلس التعاون بتحقيق الهدف الأمني وحل الخلافات البينية، وعلى الصعيد الخارجي والداخلي.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ الأزمة، تسوية النزاعات؛ تصدير الثورة؛ المقاطعة.

Abstract:

In the 1980s, the Arab Gulf region witnessed serious security challenges due to the conflict between the superpowers (the former Soviet Union and the United States of America) for domination and influence. The region also faced a serious challenge in the declaration of the Iranian Islamic Revolution in 1979 to (export revolution) and the outbreak of the Iraqi – Iranian war in 1980. So (Saudi Arabia, United Arab Emirates, Kuwait, Bahrain, Oman and Qatar) adopted coalesce and Union under the umbrella of a cooperative council to coordinate efforts in the face of security threats, and to intensify cooperation among the GCC States in all fields. The research is concerned with verifying the following hypothesis: (The GCC has failed to achieve security for the region and has failed to solve the inter-crisis (crisis of 2017 – as a model). Goal of the research: The research aims to follow the mechanism of conflict resolution as written in the texts of the Council and compare with what is on the ground regarding their inner-crisises, especially the crisis of 2017.

The analytical approach was adopted in the study. The study included an introduction, three chapters and a conclusion.

Keywords: The cooperative council of the Arab gulf states; crisis; export of revolution; settlement of disputes, embargo.

المقدمة:

شهدت منطقة الخليج العربي في ثمانينات القرن الماضي تحديات أمنية خطيرة تمثلت في الصراع بين القوى العظمى (الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية) للهيمنة والنفوذ، كما واجهت المنطقة تحدي خطير في إعلان الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 "مشروع تصدير الثورة" للخارج واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام 1980، مما حث الحافز الأمني للدول العربية الخليجية الست (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات ودولة الكويت والبحرين وعمان وقطر) لتبني مشروع التكتل والاتحاد تحت مظلة مجلس تعاوني لتنسيق الجهود في مواجهة التهديدات الأمنية، كما أُعلن عنه في الأهداف السياسية للمجلس، ولتكثيف التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات.

يهتم البحث في التحقق من الفرضية التالية: (إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجز عن تحقيق الأمن للمنطقة ذاتياً، وقَصُر في حل الأزمات البينية – الأزمة لعام 2017– أنموذجا).

هدف البحث: يهدف البحث إلى تتبع آلية حل النزاعات كما مثبت في النصوص المنشئة للمجلس ومقارنتها مع ما يتم على أرض الواقع في مواجهة وحل الأزمات البينية، وخصوصاً أزمة عام 2017.

جرى اعتماد المنهج التحليلي في الدراسة، وتضمنت الدراسة مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة .

المبحث الأول: المحفزات الأمنية لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تأسس عام 1981 "مجلس التعاون لدول الخليج العربية " في ظرف زماني حمل العديد من التهديدات الحقيقية لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ففي بداية عام 1979 حدث وعلى مقربة من الحدود الخليجية تغير النظام السياسي في إيران ومجيء الحكم الإسلامي بقيادة الإمام الخميني وإعلان القيادة الإيرانية الجديدة مشروع "تصدير الثورة" إلى باقي دول العالم وكانت الدول الخليجية العربية القريب المباشر لدولة إيران في الضفة الغربية لمياه الخليج العربي، وحدث في نهاية عام 1979 احتلال الاتحاد السوفيتي لدولة أفغانستان مما أثار قلق الحكومة الأمريكية التي بادرت بالإعلان عن "مبدأ كارتر"[1] في خطوة مهمة للتأكيد على حيوية منطقة الخليج العربي للمصالح الأمريكية ،ثم فرضت أحداث الحرب العراقية – الإيرانية التي اندلعت عام 1980 حالة تهديد أمني جديد لدول الخليج الواقعة بالتماس مع الدولتين المتحاربتين ، لقد دفعت كل هذه التهديدات والمخاوف من الانزلاق في أتون هذه الصراعات للقوى الإقليمية والدولية، ولتعزيز دواعي الأمن لدول الخليج العربية التمست الدول الخليجية الانضواء إلى

[1]– الموساوي، عبد الحميد العيد، التحالفات الإستراتيجية في جنوب غرب أسيا، بغداد، 2013، ص46.

مجلس تعاون خليجي مكون من الدول : المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان، في25-5-1981.

إن الأهداف السياسية التي أعلنها البيان الختامي للدورة الأولى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون والمنعقد في أبوظبي بتاريخ 25-5-1981 عبر بشكل صريح عن مخاوف دول المجلس من التدخلات الخارجية في شؤون دول الخليج العربي، حيث أشار إلى أن:

1-أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها ، وإن مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الأعضاء وحقها في الدفاع عن آمنها وصيانة استقلالها.

2-رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره وضرورة أبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية.

3-ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية حلا عادلا يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

4-تأكيد الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية –الإيرانية.[1]

من حيث الواقع لم يحسم تشكيل "مجلس التعاون" مسألة المخاطر والتهديدات الأمنية الإقليمية والدولية وحتى التهديدات الأمنية البينية. فقد استمرت إيران بسيطرتها على الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وأزداد الوجود العسكري الأجنبي حجما بعد إقامة "مجلس التعاون" فقد كان غزو العراق لدولة الكويت في عام 1990 منعطفا خطيرا في مسائل الأمن والاستقرار لعموم دول الخليج لأنه كان سببا مباشر لبسط القوة والهيمنة الأمريكية المباشرة في كل دول مجلس التعاون الخليجية العربية فبعد عمليات تحرير الكويت تحت القيادة الأمريكية تم إدخال الكويت تحت الحماية الأمريكية وتم عقد اتفاقية " التعاون الدفاعي" بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في 14-9-1991 وعقدت اتفاقية مماثلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين في نفس العام وأصبحت الأراضي البحرينية بموجب هذه الاتفاقية مقرا للقيادة المركزية البحرية الأمريكية ومقرا لقيادة الأسطول الأمريكي الخامس منذ تموز 1995[2]، فيما تم توقيع اتفاق التعاون الدفاعي بين قطر والولايات المتحدة في عام1992، كما جرى أنشاء قاعدة عسكرية فرنسية على الأراضي الإماراتية عام 2009 وفي عام 2015

[1] – العبادي ، جنان ياسين سلمان ، القدرات الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2017، ص262.

[2] – رضوان ، عبير بسيوني عرفة علي، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة،2011، ص83.

عقدت تركيا اتفاقية دفاع مشترك مع تركيا وجرى إنشاء قاعدة عسكرية تركية على الأراضي القطرية ،أما السعودية فقد كانت منطقة الظهران أراضي للقاعدة العسكرية الأمريكية منذ عام 1951 وفي سلطنة عمان فأن القواعد الأمريكية تنتشر في منطقة السيب ومصيرة والخصب وتمريت منذ عام 1980[1].

وهذه الاتفاقيات الثنائية الخليجية- الأمريكية أدخلت منطقة الخليج بالكامل في الصراع الدولي كما أكد ذلك مساعد وزير الخارجية الأمريكية في حزيران 1992 بقوله: "إن إقامة علاقات عسكرية وثيقة مع المملكة السعودية والكويت وسلطنة عمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة بات منذ حرب الخليج حجر الزاوية في السياسة الأمريكية"[2] بمعنى موقع قدم للتحرك الأمريكي في هذا الجزء من العالم وبذلك لم يتحقق هدف دول المجلس في أبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، من جهة أخرى أهمل المجلس مناقشة أو حل القضايا والمشاكل البينية بين دوله وخصوصا مشاكل الحدود فهناك الخلاف القطري- البحريني حول جزر (فشت الديبل وحوار وجرادة إضافة إلى منطقة الزبارة الغنية بالنفط والمياه العذبة والموقع الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي) وكان الصراع بين الدولتين قد وصل إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية في عام 1986 وتم حل المشكلة بقرار من محكمة العدل الدولية عام 2001[3]، كذلك الخلاف السعودي القطري حول ترسيم الحدود والذي قاد لنشوب نزاع مسلح على الحدود عام 1992 والى استمرار قطع وتوتر العلاقات لسنوات، كذلك المشاكل حول الحدود وترسيمها والمناطق النفطية المشتركة بين دولة الكويت والسعودية ،والإمارات والسعودية، وبين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية لازالت نقاط توتر وخلاف بين دول مجلس التعاون الخليجية .أن استمرار هذه المشاكل دون حلول نهائية مبعث أزمات متجددة وتؤشر حالة ضعف في تشكيلة مجلس التعاون وستكون دائما عائقا حقيقيا أمام تعاون يرقى إلى مفهوم الاندماج كما تعلن عنه اجتماعات مجلس التعاون وما تم التوصل إليه من اتفاقيات في الجانب الاقتصادي والعسكري في الخصوص مثل الاتفاق الاقتصادي لعام 1981 وعام 2001 واتفاقية الوحدة الكمركية عام 2003 والسوق المشتركة عام 2008 وفي الجانب العسكري تم أنشاء قيادة عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون في 2012.[4]

المبحث الثاني: تسوية النزاعات في بنود بيانات مجلس التعاون

تتضمن كل الاتفاقيات المنشئة للمنظمات أو التحالفات على بند يحدد للأعضاء المنتسبين طرق حل النزاعات والخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء فمثلا يشير ميثاق الأمم المتحدة إلى طرق

[1] – الموقع الإلكتروني www.wikibidea.com

[2] – مراد ، محمد ، سياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص291.

[3] – العبادي ، جنان ياسين سلمان، مصدر سبق ذكره، ص147.

[4] – المصدر السابق، ص 103 .

ووسائل حل الخلافات في المادة 33 منه التي نصت: (يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجئوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم) فكما واضح وضع الميثاق عدة وسائل سلمية ،لحل أي نزاع بين الأطراف المتنازعة، منها الدبلوماسية والقانونية.[1]

أما منظمة الجامعة العربية فقد نصت في المادة 5 من ميثاق الجامعة على تسوية النزاعات عن طريق الوساطة أو عن طريق التحكيم القضائي.

فيما وضعت منظمة التجارة العالمية آلية تسوية المنازعات عبر ثلاث مراحل وهي:

1- المشاورات بين الأطراف المتنازعة.

2- مرحلة حسم المنازعات عن طريق فريق عمل أو لجنة.

3- مرحلة الاستئناف.

ويتبع ذلك تنفيذ التوصيات والقرارات.

فيما يخص مجلس التعاون الخليجي فقد ضمن موضوع حل المنازعات بين الأطراف في المادة العاشرة من النظام الأساسي للمجلس والتي تنص على:

(يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وتتبع المجلس الأعلى).

ويتولى المجلس الأعلى تشكيل هيئة في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف)، ويؤكد في نفس المادة (إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم يتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى ، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات، ترفع الهيئة تقريرها متضمنا توصياتها أو فتواها بحسب الحال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا)[2].

مما يتضح فأن مجلس التعاون لم ينشأ جهاز أو هيئة لحل النزاعات محددة وواضحة الصلاحيات وقد حصر المجلس عمل الهيئة في رفع التقارير بعد دراسة الخلاف ورفع التوصيات بشأن الخلاف للمجلس الأعلى للبت فيه، وكذلك بين البيان الأساسي قاعدة التصويت في المجلس على القرارات حيث نص في المادة الثالثة عشر (يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد) .

[1]- توفيق ، سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية، منشورات جامعة بغداد، بغداد، بلا سنة نشر، ص560.

[2]- بيانات مجلس التعاون، الموقع الإلكتروني www.gcc-sg-org/ar-sa

تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بإجماع الدول تصدر قراراته في المسائل الإجرائية بالأغلبية)[1]، كما أن الخلاف الذي تشير المادة العاشرة إليه يخص تفسير أو تطبيق النظام الأساسي للمجلس ولم تتحسب لاختلافات أخرى محتملة للبت فيها ، على عكس مجالات التعاون التي تم أنشاء لجان متخصصة لها وهي:

1- اللجنة الوزارية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات.

2- لجنة التعاون الكهربائي.

3- لجنة المعلومات الإسكانية.

4- التعليم في دول المجلس.

5- لجنة التعاون العلمي والتقني.

5- لجنة تبادل المعلومات الكهربائية والمائية. أجهزة الزكاة بدول المجلس.

6- دواوين المراقبة والمحاسبة[2].

لقد طغت فكرة التعاون السلمي لروح المنظمة على الواقعية السياسية في احتمالية ظهور النزاعات بين الأعضاء، وقد تكون نزاعات خطيرة تهدد حياة واستمرارية مجلس التعاون الخليجي. أن إهمال تشريع الآلية اللازمة لحل الخلافات أسهمت في عجز المجلس في إيجاد حلول نهائية للازمات والمشاكل البينية ومنها مثلا أزمة عام 2014 التي تم فيها سحب سفراء دولة السعودية والبحرين والإمارات من دولة قطر بسبب عدم التزام قطر بمقررات تم الاتفاق عليها بين دول المجلس والتي منها عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وعدم دعم جماعة الإخوان المسلمين في مصر ودور قناة الجزيرة القطرية في أثارة الرأي العام العربي أبان أحداث الربيع العربي[3]. استمرت تلك الأزمة ثلاثة أشهر لم يتم فيها أتباع المنهج القانوني لحل النزاع فيما سعت الكويت بدور الوسيط فيها لتقريب وجهات النظر وبعدها تم تشكيل لجنة ممثلين من الدول الأعضاء غير أن قطر رفضت التوافق مع ما قدمته اللجنة من أراء بعدها انتهت الأزمة بالتصالح الشخصي بين ملك السعودية وأمير قطر ، في العلاقات الدولية يجري تضمين الاتفاقيات الدولية المعقودة ببنود واضحة وصريحة تنظم قواعد العمل بين الدول المتعاقدة وتثبت الجزاءات والإجراءات القانونية الواجب إتباعها عند حدوث أي خلاف بين الدول المنضمة لأية اتفاقية. تم التصالح لكن أسباب الأزمة وبواعثها لم يتم إنهائها بشكل جذري ولذلك اندلعت الأزمة مجدداً وبشكل أكثر حدة في 2017-6-5.

[1]- المصدر السابق.

[2] -عبيد ، نايف علي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، بيروت، 1996، ص151.

[3].-الموقع الألكتروني https://ar.wikipeadia.org/wiki

المبحث الثالث: أزمة عام 2017 والمعالجات القانونية والسياسية لحلها

واجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحدي حاسم لديمومته وارتقاء مستواه الأدائي نحو الاندماج تمثل في الأزمة التي اندلعت في 5-6-2017 بين دولة قطر، من جهة ،والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى ،فقد أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين عن قرار قطع علاقاتها مع قطر كما أعلنت الحصار الجوي والبحري والبري على قطر -كما اتخذت جمهورية مصر نفس الإجراء تجاه قطر ولنفس الأسباب- وقدمت مجتمعة مجموعة المطالب التي يجب على قطر تحقيقها أن شاءت عودة العلاقات الطبيعية معها وإنهاء الحصار، وهذه المطلب هي:

1- خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران ،طرد أي عنصر من الحرس الثوري موجود على أراضيها.

2- عدم إقامة أي نشاط تجاري مع إيران يتعارض مع العقوبات الأمريكية عليها، الموجود على أراضيها.

3- إغلاق القاعدة العسكرية التركية على أراضيها وإلغاء التعاون العسكري معها.

4- إغلاق قناة الجزيرة المتهمة بإدارة الاضطرابات في المنطقة ودعم جماعة الإخوان المسلمين.

5- إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.

6- وقف التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأربع المقاطعة، وعدم تجنيس تابعين لهذه الدول وطرد من سبق أن جنستهم، تسليم المطلوبين المتهمين بقضايا إرهاب والموجودين على الأراضي القطرية.

7- الامتناع عن دعم أو تمويل الجمعيات والمنظمات التي تصنفها الدول الأربع والولايات المتحدة الأمريكية إرهابية.

8- قطع علاقات الدوحة مع جماعة الإخوان المسلمين وحزب الله والقاعدة و"الدولة الإسلامية" وأدراجهم ككيانات إرهابية وضمهم إلى قوائم الإرهاب التي أعلنت عنها الدول الأربعة والولايات المتحدة.

9- تقديم معلومات تفصيلية تتعلق بالمعارضين الموجودين على الأراضي القطرية وتلقوا دعما منها والذين هم مواطنون تابعون لهذه الدول الأربعة.

10- تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي والعربي وتفعيل اتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي لعام 2014.

11-على قطر أن تدفع تعويضات لهذه الدول عن أي ضرر أو ما تكبد ته من مصاريف خلال السنوات الماضية بسبب سياستها.

12-على قطر تنفيذ هذه المطالب خلال عشرة أيام.

13- تقديم تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثالثة ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات[1].

يظهر في هذه المطالب بالأجمال صيغة الأمر الزاجر لدولة ذات سيادة (قطر) أما ما ورد في المطالب رقم (1و2و3) فهي أوامر لتقييد حركة السياسة الخارجية القطرية وتطبيق لمبدأ الحرب بالوكالة فالدول المقاطعة في المطلب رقم (2) تبنت الموقف العدائي الأمريكي تجاه دولة إيران وكذلك المطلب رقم (8) يوافق مفاهيم الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص تحديد الجماعات الإرهابية، فالولايات المتحدة الأمريكية عدت حزب الله اللبناني منظمة إرهابية وهنا كان المطلب (8) يؤكد ضمن المطالب بقطع علاقة قطر مع حزب الله اللبناني والذي تعتبره أميركا ذراع التمدد الإيراني في بلاد الشام، وكان هذا الموقف الأمريكي من حزب الله وإيران قد أكد علية خطاب المحافظين الجدد في الولايات الأمريكية في رسالتهم إلى الرئيس الأمريكي في 20-9-2001، والتي جاء فيها (حزب الله هو أحدى المنظمات الإرهابية البارزة في العالم ... وأن أي حرب على الإرهاب يجب أن تستهدف حزب الله ونعتقد إن على الإدارة أن تطالب إيران وسوريا فوراً بوقف كل الدعم العسكري والمالي والسياسي لحزب الله وعملياته، وفي حال رفض إيران وسوريا الامتثال، فإن على الإدارة أن تدرس إجراءات مناسبة للانتقام من هاتين الدولتين المعروفتين برعاية الإرهاب)[2]، ولقد أكد الرئيس الأمريكي "ترامب" على استهداف إيران في خطابه الذي ألقاه في الرياض في 21-5-2017 أمام قادة خمسون دولة لعقد اتفاق تأسيس (مركز استهداف تمويل الإرهاب) تحت القيادة الأمريكية –السعودية في منطقة الشرق الأوسط وقد جاء في خطاب الرئيس الأمريكي " ترامب " فيما يخص إيران :(... ولكن لن يكون هناك نقاش حول القضاء على هذا التهديد بالكامل دون الإشارة إلى الحكومة التي تعطي الإرهابيين الملاذ الأمن والدعم المالي والمكانة الاجتماعية اللازمة للتجنيد، إنه نظام مسؤول عن عدم الاستقرار في المنطقة، أنا أتكلم عن إيران ... ،يجب على جميع الدول أن تعمل معاً لعزل إيران ومنعها من تمويل الإرهاب، وأن تدعو أن يأتي اليوم الذي يتمتع به الشعب الإيراني بالحكومة العادلة الصالحة التي يستحقها)[3]. أما المطلب (11) والذي طالب بدفع تعويضات مالية للسلوك السياسي لدولة قطر وهو يماثل ما تم اتخاذه من قبل الدول المنتصرة ضد ألمانيا عند هزيمتها في الحرب العالمية الأولى عام1919، وهو الأمر الذي لا يتطابق مع أجواء ومسببات أزمة 5-6-2017 حيث حدثت القطيعة بين قطر والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لعدم انصياع دولة قطر لعزل إيران بسبب المصالح المترابطة بين قطر وإيران ومحاولة قطر لعب دور دولة المحور في (معادلة المثلث الاستراتيجي) التي تمكنها من استمرار صداقتها لقوتين

[1] – لائحة المطالب المفروضة على قطر الموقع الإلكتروني Arabic.euronnews.com/2017

[2]– مراد ، محمد ، مصدر سبق ذكره، ص414.

[3]– خطاب ترامب في السعودية الموقع الإلكتروني https://arabic.cnn.com/middle-east/2017

إقليميتين متنافستين وبسبب المنافسة القطرية –السعودية للدور القيادي في المنطقة وتنازع لعبة الهيمنة التي تعرض الطرف الضعيف إلى الابتزاز، يرى لواء ركن مصري ، كان قد قاد القوات المصرية في (حفر الباطن) السعودية أبان حرب تحرير الكويت، بأن (يوم أن تبعد قطر عن إيران وتعلن إنها لن توافق على تصرفات إيران في منطقة الشرق الأوسط ستعود الأمور إلى طبيعتها في منطقة الخليج، وأنه سيبقى الأساس في موضوع أزمة الخليج الولايات المتحدة ضد إيران)[1].

ومما يجب الانتباه إليه أن قرارات تشكيل (مركز استهداف تمويل الإرهاب) –حديث التشكيل– حظيت بأولوية لدى دول المقاطعة الخليجية على قرارات وسياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلك السياسات التي تدعو إلى التشاور والتعاون والتنسيق وليس الحصار والمقاطعة.

سنتعرض لطرق حل أزمة عام 2017 من قبل دول مجلس التعاون ونبحث في أفضل السبل التي تم أتباعها من أ جل حل الأزمة البينية .

–الطريقة القانونية:

إن قرار قطع العلاقات من قبل دولة المملكة السعودية والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة مع قطر والذي صدر في 5–6–2017 لم يستند إلى قاعدة قانونية معتمدة في مجلس التعاون ،للتصويت على اتخاذ القرار بالمقاطعة والحصار، إذ تنص مبادئ البيان الأساس للمجلس على التصويت بالأغلبية، والقرار كان قد أعلن عنه في وسائل الأعلام ولم يتم اتخاذه في جلسة لمجلس التعاون وإنما (أجروا قيادات الدول الخليجية الثلاث مشاورات هاتفية للاتفاق على القرار)[2]، كذلك غاب عن الإجماع المطلوب للتصويت كل من دولة الكويت وعمان حيث قامت كل من الكويت ودولة عُمان بمساعي الوساطة لتقريب وجهات النظر. ويتضح من هذه الحقائق بأن القرار السعودي الإماراتي البحريني لا يستند لأية قاعدة قانونية ولا ينسجم مع قواعد العمل الإجرائي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ولهذا فهو يمثل مرحلة منفصلة عن مسيرة الاتحاد الخليجي كذلك، في ردة فعلها، لم تلجأ دولة قطر لاستخدام الآليات والسبل التي يوفرها مجلس التعاون لحل الخلافات بين الأعضاء وكانت أول خطوة لها استنكار القرار والذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لعقد صفقة شراء سلاح في 6–6–2017،على الرغم من أن الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب" كان قد أكد في أحدى تغريداته على أنه كان وراء قرار المقاطعة.

---

[1] – خبير يكشف السبب الرئيسي الذي يمنع حل الأزمة الخليجية https://arabic.sputniknews.com/arab–world–2017

*– قدرة أحد الأطراف على أن يتبوأ مكانة المحور ثم يتبنى إستراتيجية تمكنه من إقامة تعاون بينه وبين طرفين متنافسين.

[2] – إعلامي سعودي يكشف كواليس مقاطعة قطر دبلوماسياً/ الموقع الإلكتروني www.alwatanvoice.com/arabic

كما سارعت قطر الى استدعاء القوات التركية في محاولة للاستقواء بدول إقليمية مؤثرة.

من الناحية القانونية فأن الخلاف بين قطر ودول المقاطعة كان يفترض أن يعرض على المجلس الأعلى المكون من رؤساء الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لإحالته –كما في نص البيان التأسيسي– إلى هيئة تسوية النزاعات لدراسته ورفع التوصيات بخصوصه إلى المجلس الأعلى للبت فيه. وإذا أستمر الخلاف فعندها يلجأ المتخاصمون إلى الوسائل الدبلوماسية مثل الوساطة أو إنشاء لجنة تحكيم من خبراء قانونيين وسياسيين من رعايا دول المجلس لكي لا يفتح باب التدخلات الخارجية ولكي يبقى كيان مجلس التعاون متماسك، غير أن ما حدث جعل طرفي النزاع يلجئون إلى أطراف من خارج المجلس مما خلق تكتل مضاد لوحدة المجلس فدولة قطر التمست العون العسكري التركي وأغرت الولايات المتحدة بصفقة تجارية تجاوزت 12 مليار دولار أمريكي، في حين حشدت السعودية معها دولة الإمارات والبحرين أعضاء مجلس التعاون، وحشدت من خارج دول مجلس التعاون كل من مصر والأردن واليمن وليبيا وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر وجزر المالديف. أن دواعي وتداعيات أزمة 2017 بين أعضاء مجلس التعاون شكلت التهديد الحقيقي لأمن واستقرار منطقة دول الخليج العربي وذلك لتداخل أولويات أمن واستقرار دول مجلس التعاون مع مصالح وصراعات القوى الإقليمية والدولية متمثلة في إيران وأمريكا وتركيا بشكل مباشر، كما أظهرت هذه الأزمة ضعف القدرة التفاوضية وقلة الحنكة السياسية المطلوبة في أدارة الأزمات لدى السياسيين الخليجيين، فلقد قادهم التسرع والارتجال لاتخاذ الفعل ورد الفعل، وأهملوا اللجوء إلى آليات المنظمة التي تجمعهم لإنهاء الأزمة البينية.

الخاتمة:

أن تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إدارة العلاقات البينية الودية التعاونية ولمدة 27 من عمره أنتجت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية بهدف التهيؤ لمرحلة متقدمة في تنسيق العلاقات البينية وباتجاه تحقيق الاندماج بين مؤسسات ومصالح دول المنظومة الخليجية لكن واقع المصالح والإرهاصات والصراعات الدولية والإقليمية ألقت بثقلها وعكست أصداء معاركها على بنية مجلس التعاون الخليجي لتحرفه عن مساره التعاوني ولتخلق الشقاق بين أطرافه الساعية للاندماج المؤسساتي وتحقيق نهضة خليجية حضارية سلمية أسست قاعدتها الاقتصادية من وفرة موارد البترودولار، فكانت أزمة عام 2017 بين دول مجلس التعاون ما بين قطر من جهة والسعودية والإمارات العربية والبحرين من جهة أخرى في مسبباتها الرئيسية تحريضية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كما أشار إلى ذلك الرئيس الأمريكي" ترامب" في إحدى تغريداته. يضاف إلى ذلك أن مسار الأزمة والخلاف ومعالجته لم يجد في نصوص وبيانات تأسيس المجلس الخليجي ما يوفر الأرضية القانونية لدراسة وحل النزاع بخطوات قانونية أو دبلوماسية تعتمد العقلانية والتريث في أدارة النزاع ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن تجربة اللقاءات والاجتماعات الدورية وعقد اللجان المتخصصة لمدة 27 عاما لم تعمق الانسجام والترابط المصيري لدول المنظومة الخليجية وفشلت في فرض العقلانية في عملية اتخاذ القرار و الرؤيا الموحدة للدول تجاه المشاكل البينية وكيفية إنهاء الأزمات والنزاعات بالطرق القانونية السلمية الودية لذلك فأن أزمة عام 2017 تمثل تحدي قاسي لنتاج عمل المجلس التعاوني الخليجي لمدة 27 عام، وهي مؤشر تاريخي على تراجع دور المجلس في تحقيق استقرار وأمن منطقة الخليج العربي.

المصادر :

1- توفيق ، سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية، منشورات جامعة بغداد، بغداد، بلا سنة نشر.

2- العبادي، جنان ياسين سلمان ، القدرات الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2017.

3- الموساوي، عبد الحميد العيد ، التحالفات الإستراتيجية في جنوب غرب أسيا، بغداد، 2013.

4- رضوان، عبير بسيوني عرفة علي ، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، دار النهضة العربية، القاهرة،2011.

5- مراد، محمد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.

6- عبيد، نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، بيروت، 1996.

7- الموقع الإلكتروني www.arabic.sputniknews.com

8- الموقع الإلكتروني www.alwatanvoice.com/arabic

9- الموقع الالكتروني www.Arabic.euronnews.com

10-الموقع الإلكتروني www.wikibidea.com

11-الموقع الإلكتروني www.ar.wikipeadia.org

12- الموقع الالكتروني www.gcc-sg.org